التطلعات والاماني الصهيونية ذريعة وغطاء لمطامعها . وكان أول تلميح رسمي بنوايا بريطانيا السعي الى بسط سلطانها السياسي على فلسطين وحرمان غالبيـــة سكانها العرب من حق تقرير المصير ومن الحكم الذاتي لتسهيل مهمة تأسيس وطن قومي يهودي فيها . ورغم ان النداء الانكليزي ــ الفرنسي المشترك قد عمم رسميا في فلسطين ، فانه لم يكن بوسع الحكام العسكريين البريطانيين في فلسطين جلاء أمر هو غامض في ذاته . فكتب كبير الضباط السياسيين في فلسطين الى وزارة الخارجية طالبا توضيح مضمونه وجلاء مراميه . وكان جواب وزارة الخارجية حلقة أخرى في سلسلة سياسة الازدواجية والخداع ، اذ أبلغته وزارة الخارجية أن فلسطين مستثناة من مضمون هذا النداء العام، وان هذا هو « لمعلوماته الخاصة » .

لقد بان الغرض من سياسة المواربة والمراوغة وانكشف أمرها . ففي الاسبوع الاول من شهر كانون الاول (ديسمبر) ، أي بعد أقل من شهر من اصدار البيان العام ، عقد رئيس الوزراء البريطاني صفقة سرية مع رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو غيرت بمقتضاها بنود اتفاقية سايكس ــ بيكو فأطلقت يد بريطانيا في فلسطين مقابل اطلاق يد فرنسا في بقية سوريا . وقد تغافل المسؤولون البريطانيون تغافلا تاما عن مسألة التشاور مع شريف مكة بهذا الصدد ، كما ورد في النص الاصلي للاتفاقية .

وفي تلك الاثناء كانت فلسطين تفور بالقلق والاضطراب ، رغم مـــا فرضته السلطات العسكرية من حظر للنشاطات السياسية . وجدير بالذكر ان الملفات البريطانية تشتمل على توثيق وتسجيل للاحتجاجات العربية أفضل من أي مصدر آخر عرفته ، ولهذه السجلات قيمة كبيرة جدا بحيث انها تستحق دراسة خاصة . لقد كان بوسع السلطات العسكرية البريطانية ان تقيد وتضيق حجم عمليات الاحتجاج ، ولكنه لم يكن بوسعها ان تحجب الوقائع عن مرجعها في لندن . وقد أثارت موجة الاحتجاج الكبيرة هذه مخاوف أنصار القضية الصهيونية في وزارة الخارجية البريطانية بحيث ان السير مارك سايكس سعى عن طريق التهديد المبطن للامير فيصل ، الذي كان عندئذ في زيارة رسمية للندن ، لكي يستخدم « نفوذه » لاخماد حملة الاحتجاج والمعارضة ضد الخطط الصهيونية .

[٦]

وكانت آخر خطوات بريطانيا للقبض على خناق فلسطين فوزها بالانتداب عليها وتضمينها بنود الانتداب ليس وعد بلفور فحسب بل بنودا مفصلة حول تطبيقه وتنفيذه ايضا . وقبل ان يقر مؤتمر السلام في باريس هذه الاجراءات ارسل لجنة مستقلة للتحقيق الى سوريا، ووجدت هذه اللجنة ان عرب فلسطين يرفضون البرنامج الصهيوني وأي انتداب بريطاني يلتزم بتنفيذه . وقد خشي بلفور من نتيجة هذا التحقيق ، فاعترض على شمول فلسطين في التحقيق وبين في مذكرة قدمها الى رئيس وزرائه لويد جورج انه بالنسبة الى فلسطين « نرفض محقين وعن سابق اصرار قبول تطبيق مبدأ حق تقرير المصير » .

وأثناء صياغة بنود الانتداب كان المسؤولون في وزارة الخارجية البريطانية يعملون بتعاون وثيق مع الصهيونيين ، ولكنهم لم يستشيروا حتى مرة واحدة أية سلطة عربية، فلسطينية كانت أو غيرها . وهذا مناقض لروح ونص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم التي تضمنت ان تطوير مناطق الانتداب وتأمين الخير لها هو « أمانة مقدسة في عنق الحضارة » ، وأنه عند اختيار الدولة المنتدبة التي مهمتها تقديم المشورة الادارية يجب ان « توضع في المقام الاول » رغبات سكان منطقة الانتداب . ونتيجة لهذه المؤامرة الانكليزية ــ الصهيونية جاءت بنود الانتداب على فلسطين مختلفة عما هي عليه لسوريا ولبنان والعراق ، فهذه البلدان اعتبرت بمثابة بلدان مستقلة بحاجة الى مساعدة دولة منتدبة لعدد من السنين. اما فلسطين ، فقد أوكل أمر «ادارتها» الى بريطانيا دون اي تلميح او اشارة الى منحها